ان «الدورة الحالية للكنيست شهدت اخطاء سياسية خطيرة، وسلوكا اعتباطيا من جانب الحكومة». وعدّد بيرس دوافع تقديم اقتراحه، مركزا على سياسة الحكومة تجاه اخلاء مستوطني رفح «الذين شجعت المعارضة بينهم، ثم انتقلت الى ادانتهم فيما بعد»، ثم على مواقفها في مفاوضات الحكم الذاتي التي حالت دون الوصول الى اتفاق قبل الانسحاب النهائي من سيناء، مما قد يؤدي ــ في رأيه ــ الى تعميق الخلافات في الرأي بين الاطراف المتفاوضة حول هذه المسألة في المستقبل، والى تراجع دول كانت تؤيد هذا المشروع، فتطرح حلولا جديدة، غير مريحة بالنسبة الى اسرائيل. وانتقد بيرس كذلك سياسة الحكومة في هضبة الجولان «حيث فرضت حصارا على السكان دون حاجة الى ذلك، ووزعت بطاقات الهوية بالقوة، ثم عادت فسمحت باعادتها». وقارن بين هذه السياسة وبين تلك التي طبقت على سكان القدس الشرقية، حال ضمها بعد حرب ١٩٦٧، والتي «ادت الى تسلمهم بطاقات الهوية بعدما ايقنوا حاجتهم اليها»، حسب ادعائه. اما بالنسبة لاجراءات الحكومة في الضفة الغربية، فقد تساءل بيرس: «ماذا نريد نحن [اي الاسرائيليين] في الضفة الغربية؟ ان يقوم السكان بقطع علاقتهم بالاردن؟ ان يحصلوا على جوازات سفر اسرائيلية بدلا من جوازاتهم الاردنية؟ ماذا ستستفيد [اسرائيل] من ضم مليون وثلاث مئة الف عربي، ضد ارادتهم اليها، وتحولها الى دولة ثنائية القومية بواسطة اتجاه احادي الجانب من المواجهة».

على اي حال كان هدف المعراخ من وراء اسقاط الحكومة، بواسطة حجب الثقة عنها في الكنيست، العمل على تشكيل حكومة بديلة برئاسته، بمشاركة المتدينين، بعدما فشلت جهوده في استمالة القوى الاخرى: حركة شينوي (التغيير) ــ نائبان، وحركة تامي (حركة ابو حتسيرة) ــ ثلاثة نواب (وقد وعدهم بيرس بتخصيص المزيد من الحقائب الوزارية لهم، يفوق ما حصلوا عليه في حكومة ليكود)، وتيلم (حركة دايان) ــ نائبان، اضافة الى نائبين من حزب الاحرار، الشريك الثاني في ليكود، وهما وزير الطاقة اسحق بيرمان والنائب درور زيغرمان. وقد رفضا عرض بيرس بالانشقاق عن حزبهما، والانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ. وحسبما تقوله المصادر الاسرائيلية فان حكومة كهذه، كان يجب ان تحظى ايضا بتأييد من راكح، كي تحصل على الاكثرية في الكنيست. وتضيف هذه المصادر، ان راكح كانت على استعداد لمنح هذا التأييد لها، فقط من اجل اسقاط حكومة بيغن (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٦). الا انه بعد فشل هذه الخطة ايقن بيرس ان امله الوحيد لتشكيل حكومة بديلة هو بمشاركة المتدينين: المفدال واغودات يسرائيل، اضافة الى تامي، خاصة بعدما وجد ان هنالك مصلحة مشتركة تربط بين المعراخ وبينهم، تتمثل في عدم الموافقة على اجراء انتخابات جديدة للكنيست في المستقبل القريب، بسبب وضعهم الداخلي غير المستقر.

وقد استغل المعراخ تمرد العناصر اليمينية المتطرفة على سياسة الحكومة سواء تلك المحسوبة منها على احزاب الائتلاف، على غرار الحاخام دروكمان، أو المحسوبة على المعارضة، كأعضاء حركة هتحياه بزعامة النائبة غيئولاه كوهين. كذلك استغل الغليان بين صفوف راكح والأوساط المعتدلة الاخرى كحركة شينوي مثلا، بسبب اجراءات الحكومة الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، فقام بتقديم اقتراح حجب الثقة الذي ادى الى وضع تعادل برلماني بين الائتلاف والمعارضة كما سبق وذكرنا.

والجدير بالذكر ان بيغن كان قد اعلن قبيل التصويت على هذا الاقتراح، انه اذا حصل وضع تعادل كهذا، سيقوم بتقديم استقالته الى رئيس الدولة (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٤). الا انه تراجع عن ذلك بضغط من اعضاء حكومته، خصوصا المتدينين بينهم. ففي جلسة خاصة عقدتها الحكومة في مبنى الكنيست، عقب جلسة الثقة المذكورة، حضرها حتى اعضاء اغودات يسرائيل (بصفتهم محسوبين على الائتلاف)، عرض بيغن موضوع استقالته؛ مما اثار استياء المتدينين واغلبية وزراء حيروت (باستثناء وزير المالية اريدور الذي ايّد الاستقالة). وقد هدده وزراء المفدال، وممثلو اغودات يسرائيل، بعدم الانضمام الى اي ائتلاف حكومي يشكله ليكود في المستقبل، وعدم الموافقة ايضا على انتخابات جديدة، وهذا يعني، بوضوح، استعدادهم